شرح

الفرق بين

النصيحة والتعيير

فضيلة الشيخ

محمد بن هادي المدخلي

حفظه الله

miraath.net

ميراث الأنبياء

Miraath.Net

قام بها فريق التفريغ بموقع ميراث الأنبياء

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر موقع ميراث الأنبياء أن يقدم لكم تسجيلًا لدرس في شرح كتاب

الفرق بين النصيحة والتعيير

للحافظ ابن رجب

– رحمه الله تعالى –

ألقاه

– حفظه الله تعالى –

ضمن فعاليات الدورة العلمية الحادية عشرة المقامة في جامع الصحابي الجليل عتبة بن غزوان – رضي اللَّه عنه– بمدينة الدَّمام، في شهر شعبان لعامِ أربعة وثلاثين وأربعمائة وألف هجرية،

نسأل اللَّه –سبحانه وتعالى–أن ينفع به الجميع.

الدرس الثالث

الحمد لله وصلَّى الله وسلَّم على محمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمّا بعد:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي- رحمه الله تعالى -:

المتن:

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردُّوها أبلغ الردّ، كما كان الإمام أحمد يُنكر على أبي ثورٍ وغيره مقالات ضعيفة تفرّدوا بها، ويبالغ في ردّها عليهم هذا كله حُكم الظاهر، وأما في باطن الأمر فإن كان مقصوده من ذلك مجرد تذليل الحق، ولأنْ لا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته فلا ريب أنه مثاب على قصده ودخل بفعله هذا بهذه النية بالنصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم، وسواءٌ كان الذي يبَيَّنُ خطؤه صغيراً أو كبيراً فله أُسوة في من رَدَّ إلى العلماء مقالات ابن عباس التي شذَّ بها وأُنكرت عليه من العلماء مثل: المتعة، والصف، والعمرتين، وغير ذلك. ومن رد على سعيد بن المسيّب قوله في إباحة المطلقة ثلاثًا بمجرد العقد، وغير ذلك مما يقارب السنة الصريحة.

وكما رُدّ على الحسن في قوله في ترك الإحداد عن المتوفى عنها زوجها، وعلى عطاء إباحته إعارة الخروج، وعلى طاوس قوله في مسائل متعددة شَذّ بها عن العلماء، وعلى غير هؤلاء ممن أجمع المسلمون على بدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم، ولم يعد أحد منهم مخالفين في هذه المسائل ونحوها طعنًا في هؤلاء الأئمة ولا عيبًا لهم، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتدوين هذه المقالات وما أشبهها مثل: كُتب الشافعي، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادّعوا هذه المقالات وما كان بمثابتها شيء كبير، ولو دخلنا ذلك بحروفه لطال الأمر جداً.

الشرح:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

هذا الكلام من المؤلف -رحمه الله تعالى- لا يزال يُبيِّن فيه أنّ الردَّ للمقالات التي أخطأ فيها بعض العلماء، والإنكار لها أنّ هذا الأمر لم يزل دأب العلماء من قبل، وأنَّ هذا من النصيحة

المَلِيحة، وليس من التعيير ولا من الغِيبة القبيحة، فيقول -رحمه الله تعالى-: (**بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردّوها أبلغ رد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفرَّدوا بها**).

وهذا المقطع من الكلام فيه وصف للرادّين وفيه وصف للمردود عليهم، فأمّا وصف الرادين هنا فقد وصفهم المؤلف بأنهم أئمة وورِعون -الأئمة الورِعون-، فهم من أهل الإمامة في الدين، ومن أهل الورع في الدين فلا يقال عنهم أنهم تنقَّصُوا العلماء، ولا يقال عنهم أنهم اغتابوا العلماء حينما ردّوا عليهم وزيّفوا مقالاتهم الضعيفة وأقوالهم الشاذّة التي شَذُّوا بها، فمن كان عالمًا وإمامًا في الدين ومعروفًا بالورع فإنّه لا يقوم بهذا العمل إلا من باب النصيحة لهذه الأمة، فعَملهُ هذا نصيحة وليس بغيبة فمن اقتدى بهؤلاء فردّ على من أخطأ خطأهُ، وردّ على من شذّ شُذوذه، بل وبالغ في إنكاره للشذوذات ولو صَدَرت من عالم فإنه لا يقال له متنَقّص للعلماء، ولا متنَقّص للفقهاء، ولا متنَقّص للمفتين فضلاً عن أن يُقال إنّه يطعن في العلماء، لماذا؟

لأنّه سلك في مسلكه هذا مسلك الأئمة الورِعين واقتدى بأئمة الهدى الصالحين فهو أولى بالحق في هذا الجانب ممن يتكلم فيه؛ لأنّه إنّما قام لنصرة دين الله، ونصيحةِ خلق الله -تبارك وتعالى- حتى لا يتبعوا هؤلاء في أخطائهم وشذوذاتهم وأقوالهم الضعيفة، هذا جانب.

الجانب الثاني: إذا كان الخطأ فاحشًا يعني: أنّه شاذ، صاحبه خالف المسلوك والمعهود وتفرّد عن الأئمة والعلماء، وتتبع الشّواذ، فهذا يبالَغُ في الإنكار عليه كما كان أحمد -رحمه الله تعالى- وغيره من أهل الإمَامَة في الدين والورع يبالغون في إنكار المقالات الضعيفة الشاذّة ويردونها على من

قال بها ولو كان القائل بهذا القول عالمًا، والمبالغة في الإنكار لهذه الشذوذات قصد المبالِغ هذا زجر الناس عن أن يتّبعوا هؤلاء العلماء في الشذوذات؛ لأنّ من اتبع الشواذ من أقوال أهل العلم اجتمع فيه الشر كلّه، يأخذ بقول هذا الشاذ في هذه المسألة ويأخذ القول هذا الشاذ عن هذا العالم في هذه المسألة وفي هذا الباب يأخذ بالقول الشاذ هذا.

وهكذا فإذا نظرت بعد فترةٍ وإذا بديدن هذا الرجل رُكامٌ من الشذوذات، فحينئذٍ لا ينبغي أن يُترك الناس من أن يُنصحوا وأن يُبين لهم هذا، وأمس نحن أشرنا إلى إنكار أحمد على أبي ثور، وها هو اليوم المصنف يأتي بإنكار أحمد على أبي ثور، يقول: **(كما كان الإمام أحمد يُنكر على أبي ثورٍ وغيره مقالاتٍ ضعيفة تفردّوا بها ويُبالِغُ في ردّها عليهم)**.

هناك مسائل يسوغ فيها القول والقول الآخر، وهناك مسائل يَتْبعُ أصحابُها أقوالًا ضعيفة تأتي أقوالهم مبنيّة عليها فتكون شاذّةً مخالفةً للنصوص الصريحة أو مخالفةً للإجماع، فما كان مُخالفًا للنص الصريح فإنه يُبالَغ بالإنكار على صاحبه، وقد قال العلماء-رحمهم الله-كما ذكر ذلك أئمّة الدعوة-رحمة الله تعالى عليهم-ذكر ذلك الإمام عبد الرحمن بن حسن، عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن وغيرهما ولكن هذان أشهر من تكلَّما في هذا وأكثرا قال: **"النصوص الصحيحة الصريحة صحيحة ثابتة يُستدَّل بها"**، صريحة في دِلالتها ليست ظنية الدلالة -قطعية الدلالة- صريحة في الموضوع، دلالتها دلالة منطوق ما فهوم يختُلف فيه يفهم هذا كذا ويفهم هذا كذا، صحيحة من حيث الثبوت صريحة من حيث الدلالة التي لا ناسخ لها ولا مُعارض، كم هذه؟

أربعة؛ النصوص الصحيحة الصريحة التي لا ناسخ لها ولا معارض يُبالغ في الإنكار على من خالفها، بل قال يُغلَظُ في الإنكار على من خالفها، فإذًا، من خالف نصًّا فيه ضَعف هذا ما يُنكَر عليه، أنت حديثك ضعيف كيف تنكر عليّ؟

هذا واحد، من خالف نصًّا دِلالتهُ ليست دلالة منطوق دلالة مفهوم، والمفاهيم تختلف، فقه الناس مختلف، فهوم الناس متفاوتة، أنت فهمت من هذا النص كذا وأنا فهمت من هذا النص كذا والدلالة ليست قاطعة، فإذا الأمر فيه سعة لا تأطُرني على فهمك إلا أن أفهم مثل فهمك، الحديث أنت أخذت به وهو منسوخ فخالفتك فأنت الذي يكون عليك العتب؛ لأنّك أخذت بحديث منسوخ أمّا أنا فأخذت بالناسخ فلا تلمني والحق معي، كذلك أنت أخذت بحديث وأنا أخذت بحديث آخر معارض له والخلاف قويٌّ بَيِّنٌ، مثل ما حصل في الحجامة فلا تُنكر عليّ، فمالك والشافعي وأبو حنيفة والجمهور ذهبوا إلى أنّ الحجامة لا تُفطّر، أحمد ذهب إلى أنّ الحجامة تُفطّر وهو من مفرداته، وإن كنت ترى أن الحق مع أحمد لحديث ثوبان وشَدّاد وغيرهما-رضي الله عنهما- لكن آخرين لهم أحاديث بالصحيح حديث ابن عباس: «احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ صَائِمٌ»، في رواية: «وَهُوَ مُحْرِمٌ صَائِمٌ»، وعند أبي داود مقطّعٌ: «وَهُوَ مُحْرِمٌ وَهُوَ صَائِمٌ »، فاختلف النظر هنا، والدِّلالة في هذا صريحة، والدِّلالة في هذا صريحة، وبقي بعد ذلك هل القول بالنسخ ثابت أو غير ثابت؟

لم يُعلَم المتأخر من المتقدِّم فحصل الخلاف الطويل، فجاء الحنابلة وقالوا إنها تُفطِّر، وجاء الجمهور وقالوا إن الحجامة لا تُفطِّر.

قُل أفطر الحاجم والمحجوم ۞۞۞ إذا أتى النَّص عَداكَ اللّومُ

قاله صاحب المفردات عندنا في المذهب (المقدسي).

وفي الحجامة اختلاف والأصح ۞۞۞ جوازها إلا لذي ضعف وضَحْ

إذ صح أن آخر الأمرين ۞۞۞ ترخيصه فيها بغيرِ مَيْنِ

هذا القول الآخر -قول الجماهير-، قال شيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز -رحمه الله-: **"الخلاف فيها قويّ"**، فإذًا، هذا معه دليل صريح بعدم الإفطار، وهذا معه دليل صريح وصحيح بالإفطار، بقي الكلام هل هذا ناسخ ولا غير ناسخ هل متأخر أو متقدم؟ هذا محل نظر ومعترك كبير، فمثل هذا معترك أنظار، يأتي بعد ذلك النَاسخ إذا ثبت أُخذ بالمُحكم وترك المنسوخ، أما إذا لم يثبت النسخ بيقين فيبقى المكان محل أخذ وعطاء، فمثل هذا لا إنكار فيه، أمّا أن تأتي وتُخالف لحديث ضعيف وتترك ما عليه أئمة الهدى، فهنا يُنكر عليك.

إذًا، فالنصوص الصحيحة الصريحة التي لا ناسخ لها ولا مُعارض يجب الإغلاظ في الإنكار على من خالفها، مأخوذٌ من هذا الكلام لابن رجب، وهذه الأمثلة تطبيق له كما سمعتم، وكلام الأئمة كعبد الرحمن بن حسن وابنه الإمام عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن هذا الذي ذكرته لكم منتزعٌ من مثل هذا، النص الصحيح الصريح الخالي من المعارض وهو مُحكَم وغير منسوخ من خالفه يُنكَرُ عليه، بل يجبُ الإغلاظ في الإنكار عليه كما كان أحمد يُنكر على أبي ثور وأبو ثور فقيه من كبار الفُقهاء، لكن لما جاء بمقالات ضعيفة انفرد بها وخالف فيها بَالغَ أحمد في

ردّها عليه وعلى آخرين ممن شابهوهُ في مثل هذه الصورة، والمبالغة -حفظكم الله- المرادُ بها الزجر عن متابعة هذا العالم في زلّته وشُذوذه؛ لأنّه من المتقرِّر أنّ زلة العالِم زلةُ العالَم، من تتبَّع رُخص العلماء تزندق -عياذًا بالله من ذلك-.

إذًا، فهنا عالم وهنا عالم فهذا يُغلظ في الإنكار عرفنا مقصده، وذاك عالم أُغلِظ في الإنكار عليه ولو كان عالمًا لكن عرفنا سبب إنكار المنكِر والإغلاظ عليه فيه بسبب أنّه اتّبع المقالات الضعيفة، فلا يُقال لمن سلك هذا المسلك الذي سلكه الأئمة إنّه مخالفٌ لطريق العلماء، إذا رأى مقالًا شاذًّا أو فتوى مُنكرة تخالف الصحيح الصريح من النصوص إذا بالغ في الإنكار عليها وعلى قائلها، فإنّ هذا يُشكر ويُحمد ويُشدُّ على يديه ويُدعى له، لا يوهن ويُضعَّف ويُتكلم فيه لِمَ؟

لأن مقصده شريف وغرضه نبيل؛ لأنّ مقصوده تبيين الحق والنُصح للخلق حتى لا يغتروا كما قال المصنف: **(بمقالات من أخطأ في مقالاته)** ممن كان على هذه الشاكلة، بل يقول المصنف: **(لا ريب أنّه مُثابٌ على قصده)**، قصده حماية الشريعة والنصحية للناس حتى لا يتّبعوا العالم في هذا الشذوذ فهذا القصد حسن، اليوم مجرد ما ترد يقولون هذا وهذا وهذا وهذا ما سلم منه أحد وهذا لم يبقِ أحدًا على وجه الأرض....إلخ، التهويل في العبارات هذه حقيقة عند التحقيق ليست بشيء تعالَ انظر هذا الفرس وهذا الميدان، انظر ماذا نقَد؟

نقَد قولًا ضعيفًا شاذًا بغضِّ النظر عمن جاء به وانتقده بالأدلة الصحيحة الصريحة، فالحق في جانبه فمثل هذا يجب أن يُشكر ويُحمد لا أنّه يُذم فهنا الإمام ابن رجب يقول: **"لا ريب أنه مُثابٌ على قصده"** واليوم النَّاس في مثل هذه الصورة أو في كثيرٍ من هذه الصور يذمونه على فعله، لا

يقولون مُثاب على قصده ولايسلم منهم يذمونه على فعله، والمصَنِّف يقول: **(ودخل بفعله هذا)** بهذه النيَّة، بفعله هذا الذي هو بيانه للمقالات الضعيفة والأقوال الشاذة المنكرة هذا هو الفعل بهذه النيّة التي هي النصح لله، ولكتابه، ولرسوله، وأئمة المسلمين وعامتهم وحماية هذا الدين ولأن لا يغتر الناس بفتوى هذا العالم الشاذة فيتَّبعوه عليها، هذه النِّية الصحيحة هي التي أكسبته مثل هذا الأجر هذا جانب.

الجانب الثاني: يقول المصنف -رحمه الله-: **(سواءٌ كان الذي يُبَيِّنُ خطؤه صغيرًا أو كبيرًا)**.

الذي يُبَيِّنُ خطؤه سواءٌ كان شيخًا كبيرًا أو كان طالب علم النظر هنا إلامَ؟

النظر هنا إلى الخطإ، يُبين الخطأ سواءٌ صدر من عالمٍ كبير أومن عالمٍ ليس بكبير ولو كان مُجتهدًا هذا هو العالم الكبير، ومن دونه فهو دونه أو طالب علم فإن بيان ذلك واجبٌ على الكفاية، وله أسوةٌ بمن ردَّ من العلماء مقالات ابن عباس، أفضل العلماء وإلا ابن عباس؟!

صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، حَبر الأمة، ترجمان القرآن دعَا له النبيُّ -صلى الله عليه وسلم- ولم يدعُ لهؤلاء العلماء بما دعا به لابن عباس فقيه -رحمه الله ورضي عنه- ومع ذلك بيَّن طائفةٌ من العلماء وهم دون ابن عباس بمراحل تنقطع فيها أعناق الإبل، لو لم يكن لابن عباس إلا الصُّحبة لكفاه فضلا و شرفًا ومع ذلك لم يمنع هؤلاء العلماء أهل النصيحة لم يمنعهم نزولهم في درجتهم عن ابن عباس في علوّه في درجته لم يمنعهم من بيان المقالات التي شذَّ بها

وأُنكرت عليه من العلماء، وذكر لها المصنف أمثله مثل الـمُتعة قد صحَّ عن ابن عباس أنه رجع عنها، وأُنكر عليه ورجَع عنها.

وهكذا الصَرْف –الربا- وصحَّ عنه أنه رجع عنها وهذه المسألة طرَّقها الطبراني في معجمه الكبير وساقها من طُرقٍ كثيرة في هذا الباب وكذلك العُمرتين يعني وجوب الفَسخ في العُمرة، العلماء تكلّموا عليه وبيَّنوا أنَّ قوله خلاف الصواب مع أنه أفضل منهم.

فلطالب العلم الصغير أن يُنكر للعالم الكبير إذا جاء بالشذوذ كما أنكر العلماء على ابن عباس وهو صحابي من التابعين ومن بعدهم، فالقضية هنا قضيةُ دليل؛ من أدلى بالدليل والحُجَّة وجب المصير إليه، وابن عباس نفسه –رضي الله عنهما- قد سنَّ لنا في هذا سُنَّة لما ناظر في قضية العمرة، قال: أقول لكم قال رسول الله تقولون قال أبو بكرٍ وعمر!

فنحن كذلك نقول لهم: قال رسول الله تقولون: قال ابن عباس!

إذا أخطأ مثلًا ابن عباس في اجتهاده فإذا كان هذا مع ابن عباس وهكذا مع ابن عمر فمن دونهم من باب أولى، ولا يُقال إنَّ هذا فيه تنَقّص للعلماء أو طعنٌ فيهم أو فيه اغتيابٌ للعلماء.

عليٌّ –رضي الله عنه- وهو خليفة راشد مع الخلفاء: مع عمر وعثمان وعليّ اتفقوا عمر عثمان وعليٌّ اتفقوا جميعًا في مسألة أم الولد تُباع، ثم بدى لعليٍّ –رضي الله عنه- اجتهادًا آخر فرأى أنها تُباع فجاءوا لابن مسعود وعليٌّ خليفة راشد مأمورٌ باتباعه في سُنَّته، جاءوا لابن مسعود قال: روحوا قولوا له : **"رأيك في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك"**، ما منعه أن يردَّ عليه؛ لأنه قد

أجمع معه الصاحبان هذا الخليفة وهذا الخليفة: "رأيك في الجماعة أحبُّ إلينا من رأيك وحدك" أنت أمس مع الخلفاء الراشدين قولكم هو الحجة الآن انفردت وتركتهم لا عبرة هذه هي الطريقة التي كان يتعامل بها أهل الفقه في الدين والورع والصدق والنصيحة لدين الله -رحمهم الله تعالى- ولم يزل المصنف أيضًا يسوق الأمثلة.

وكذلك من ردَّ على سعيد بن الـمُسيّب قوله في إباحته المطلقة ثلاثًا بمجرد العقد ﴿ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۗ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] طلقها ثلاثًا مبتوتة ما يحل حتى تنكح زوجًا غيره، لا أن تنكح زوجًا بمجرد العقد،لا، يطؤها وينكحها نكاح رغبة لا نكاح تحليل -تيس مستعار- يُؤتى به يُلقِّح فتمشي لِيُحِلها للزوج الأول تعود، نكاح رغبة، يقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ، وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكِ» نكاح رغبة.

سعيد قال: بمجرد العقد تجوز، بالغوا في الإنكار عليه لِمَ؟!

لأنه خلاف النص الصحيح الصريح.

إذًا، هذا هو المنطلق النصوص الصريحة الصحيحة التي لا ناسخ لها ولا مُعارض يجبُ الإغلاظ في الإنكار على من خالفها، ليس إنكارًا فقط، يُغلظ في الزجر في الإنكار ليُزجر الناس في أن يتبعوه؛ لأنه إذا رأى الزجر لمثل هذا يقول هذا ما سلم منهم كيف لو فعلت أنا فيكُفُّ عن مخالفة هذه، فهذا هو المقصد الشرعي -حفظكم الله- وتكلم المصنف -رحمه الله تعالى- بكلامٍ

جميلٍ في هذا من الأمثلة التي استمر في ضربها ويكفينا هذا الذي تقدّم في هذا الجانب، وختم قوله: **(وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين خطإ هذه المقالات وما أشبهها)**

يعني المقالات الضعيفة والشاذَّة والأقوال المرجوحة الواهية امتلأت كتب السلف بالرد لها على أصحابِها، وذكر كُتُبًا شُحِنَت بالرد على أمثال هذه الفتاوى الشاذّة والأقوال الشاذّة مثل كُتُب الشافعي، وإسحاق، وأبي عُبيد، وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادَّعوا هذه المقالات وما كان بمثابتها شيءٌ كثير.

إذًا، فالردُّ على من أخطأ سُنَّةٌ ماضية درج عليها سلفنا الصالح، وليس هو من باب الطعن ولا من باب الغِيبة في شيءٍ أبدًا، وهذا فيه أبلغُ ردٍّ على الذين يتكلمون في هذا العصر ويهرِفُون بما لا يعرفون وهم عن كُتُب أئمة الهدى والسلف بمعزِل، فنسأل الله الهداية لنا ولهم جميعًا.

المتن:

وأما إن كان مرادُ الرادِّ بذلك إظهار عيب من ردَّ عليه، وتنقصه، وتبيين جهله، وقصوره في العلم، ونحو ذلك كان محرمًا؛ سواء كان ردُّه لذلك في وجه من ردَّ عليه، أو في غَيبته، وسواء كان في حياته، أو بعد موته، وهذا داخل فيما ذمَّه الله - تعالى - في كتابه، وتوعد عليه في الهمز واللمز، وداخل - أيضًا - في قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - : «يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِقَلْبِهِ لا تُؤْذُوا الْمُسْلِمِينَ وَلاَ تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَاتِهِمْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ وَمَنْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِهِ» وهذا كله في حقّ العلماء المقتدى بهم في الدين، فأمّا أهل البدع والضلالة ومن تشبّه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم، وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم، وليس كلامنا - الآن - في هذا القبيل والله أعلم.

الشرح:

ما أجمل هذا الكلام! وما أكثر غياب كثيرٍ من الناس عنه! هذا الكلام اشتمل على ثلاثة جوانب أو ثلاثة أمور:-

الأمر الأول: هو عكس الذي تقدّم وهو النيَّة -نيَّة الراد- ولا شكّ أن الأعمال بالنيَّات.

وإنما هي أعمالٌ بنيَّتِها ۞۞۞ ولم يفُت ربَّنا قولٌ ولا عملُ

هو المطَّلع على ما في القلوب يعرف قصدك، فإن كان القصدُ هو الأول: النَّصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وتحذير الناس من اتباع الغلط فهذا هو المحمود، وإن كان قصده هذا الثاني فهذا هو الأمر الأول في هذا الكلام هذه النيَّة فاسدة إذا كان ليس مقصده إلا التَّشَهي والطعن في هذا العالم أو هذا الـمُخطئ واللمز فإنّ هذا مُحرَّم والله -سبحانه وتعالى- هو الذي يتولاّه، هذا باب أو هذا جانب أو هذا أمر.

الأمر الثاني: أنَّ هذا التحريم الذي ذُكِر إذا صاحبته هذه النيَّة هذا التحريم في حق العلماء الـمُقتدى بهم في الدّين لايجوز أن يُتّخذ هؤلاء العلماء غرضًا لهذه النيَّة الفاسدة يُطعن فيهم، ويُـجهَّلون، ويُنَفّر الناس عنهم، وتُزعزع ثقة الناس بهم، ويُصَغَّرون في أعين الناس إلى غير ذلك، فكيف بمن يقول عنهم ما ليس فيهم، هؤلاء عبيد السلطان، وهؤلاء أصحاب كراسي، وهؤلاء الذي يريده الحُكَّام وقّعوا عليه، وهؤلاء وهؤلاء إلى آخر ذلك.

فكيف بمن يقول عنهم إنّهم في أبراج عاجِيّة يعني حتى المسائل العلمية ما فيه مسائل علمية ينتقدهم فيها، فهذا في حق العلماء الـمُقتدَى بهم وفي مسائل علمية يُرد عليهم وليس قصدُه بيان

الحق وإنّما قصدُه الطعن فيهم يكون حرامًا، فكيف بمن تكلّم فيهم وطعن فيهم بغير سبب، هذا أشدُّ حُرمة هذا الجانب الثاني.

فلابُدّ من معالجة النيَّة في الردود أن يكون مقصدك إظهار الحق وهداية الخلق والنصيحة لمن أخطأ، فإن رجع فالحمد لله وإن لم يرجع استفاد الناس وحَذِروا خطأه فلا يتابعونه عليه.

الأمر الثالث: أنَّ أهل البدع ليسوا بداخلين في هذا الجانب فلا تفرحوا أيّها المتصيِّدون في الماء العكر فلا تأخذوا كلام ابن رجب فقد فصَّله -رحمه الله-وبيَّنه غاية البيان، فأهل البدع لا يدخلون، واليوم نسمع كثيرًا من متكلمي الحركيين والحزبيين يأتون بالكلام على عموماته فيجعلون رءوسهم المبتدعين مثل علماء المسلمين المتَّبِعين، ويجعلونهم مسَاقًا واحدًا فرقٌ بين ذلك وذلك كما هو بين السماء والأرض!

فعلماء الإسلام الـمُقتدى بهم في الدين أهل الدين والورع الردَّ عليهم باب فإذا لم يكن القصد منه الهداية فلا يجوز الوقوع فيهم، أما أهل البدع والضلالة هذا صَنف ومن تشبّه بالعلماء وليس منهم وهذا ما نسمعُه اليوم العلماء والدعاة، العلماء والدعاة، العلماء والدعاة من هم الدعاة؟

لا يجوز لك أن تدعو إلا بعلم ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾ [يوسف: ١٠٨]

فالدعاة إلى الله حقًا هم العلماء، فلا يمكن أن يدعو الإنسان إلا بعد أن يعلم، فالعلماء حقيقةً هم الدعاة والدعاة الصادقون حقيقةً هم العلماء بعدما يتعلّمون يدعون ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ

﴿ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٢٢] ﴿ وَيَٰقَوْمِ مَا لِيٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٤١] الآيات صاحب مؤمنُ فرعون.

فهؤلاء أهل البدع والضلالات ومن تشبّه بالعلماء وليس بعالم لا يُعرف بالعلم وتصدّر في عشيةٍ وضُحاها وبين يومٍ وليلة وليس من أهل العلم ولا يُعرف بالعلم فهؤلاء يجوز بيان جهلهم كما يقول المصنف، بل أحيانًا قد يجب إذا كان فيه ضرر يجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم، تُبيِّن جهله حتى لا يقتدي به الناس؛ لأن الاقتداء إنّما هو بأهل العلم.

﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام: ٩٠] فالاقتداء بأهل الاهتداء لا بأهل الضلالة، فأهل الضلالة تُذكر عيوبهم تحذيرًا من الاقتداء بهم حتى لا يَضِلَّ الناس.

يقول الحافظ -رحمه الله- : **(وليس كلامنا الآن في هذا القبيل)** يعني إذا بغيتم له محلًا آخر يُبسط فيه، لكن للعلاقة ولقيام السبب أَحَبَّ أن يُبين هذه المسالة في هذه الكلمات المختصرات ؛حتى لا تلتبس على الناس، وكثيرًا ما لُبِّس بها على الناس .

لعلَّنا نقف عند قوله فصلٌ فهو فصلٌ وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد.

وللاستماع إلى الدروس المباشرة والمسجلة والمزيد من الصوتيات يُرجى زيارة موقع ميراث الأنبياء على الرابط

www.miraath.net

وجزاكم الله خيرا.